تحقيق

على وقع استمرار المواجهات الليلية بين المقدسيين والقوات الإسرائيلية، وتجاوز حصيلة المصابين الفلسطينيين الـ300 منذ ليل الجمعة، فإن الاحتلال يبدو متجها لمزيد من الاستفزازات، عبر السماح بتنظيم «مسيرة الأعلام» اليوم الاثنين والتي يجوب فيها مستوطنون شوارع القدس

مواجهات القدس

الاحتلال يصعّد الاعتداءات والاستفزازات

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

مع استمرار مواجهة المقدسيين للهجمة الإسرائيلية على القدس المحتلة وحي الشيخ جراح وارتفاع الإصابات في صفوفهم إلى أكثر من 300 خلال يومي الجمعة والسبت، فإن الاحتلال يتجه لزيادة الاستفزازات بالسماح لمسيرة يستعد مستوطنون للقيام بها اليوم الإثنين بمناسبة ما يُسمى «يوم توحيد القدس» الذي يحيي فيه الإسرائيليون ذكرى السيطرة على القدس بجزئها الشرقي، ومن المتوقع أن يقوم المستوطنون بمسيرة في البلدة القديمة وربما اقتحام المسجد الأقصى. هذا الحدث يترافق مع استفزاز إضافي من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي أعلن رفضه وقف عمليات البناء في القدس، مدافعاً عن اعتداءات الشرطة الإسرائيلية قائلاً إنه لن يسمح «بأعمال شغب عنيفة».

وشهد ليل السبت وحتى فجر أمس الأحد مواجهات مع قوات الاحتلال في محيط المسجد الأقصى وفي حي الشيخ جراح المهدد بالإخلاء، بعد إحياء أكثر من 90 ألف فلسطيني ليلة القدر، ما أسفر عن إصابة 112 فلسطينياً واعتقال 45 آخرين، لتُسجل منذ يوم الجمعة أكثر من 300 إصابة في صفوف الفلسطينيين جراء اعتداءات قوات الاحتلال عليهم في القدس. كما واصل الاحتلال اعتقالاته في القدس، واعتقل أمس القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ناصر أبو خضير من مدينة القدس، وهو مرشح في الانتخابات التشريعية التي تم تأجيلها.

ومقابل اعتداءات الشرطة والقوات الإسرائيلية على الفلسطينيين، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يدافع أمس عن تصرفات الشرطة. وقال في مستهل اجتماع لمجلس الوزراء «لن نسمح لأي عنصر متطرف بالتشكيك في التهدئة في القدس... لن نسمح بأعمال شغب عنيفة». وأضاف «أقول للمنظمات الإرهابية إن إسرائيل سترد بقوة». في سياق آخر، قال نتنياهو إن إسرائيل «ترفض بشدة» الضغوط الرامية لمنعها من البناء في القدس. وأضاف «نرفض بشدة الضغوط حتى لا نبني في القدس الشرقية. يؤسفني أن هذا الضغط تصاعد أخيراً». وتابع «أقول أيضاً لأفضل أصدقائنا: القدس عاصمة إسرائيل وكما يبني كل بلد في عاصمته ويبني عاصمته، لنا أيضاً الحق في البناء في القدس وبناء القدس. هذا هو ما فعلناه وما سنواصله». وادعى أن إسرائيل تسمح بحرية العبادة لكن «لن نسمح لأي عنصر متطرف بتعكير صفو السلام في القدس... لن نسمح بإضطرابات عنيفة».

وفي تصعيد إضافي يهدد بتفجير أكبر للأوضاع في القدس المحتلة، أعطت الشرطة الإسرائيلية الضوء الأخضر لاستعراض «يوم القدس» السنوي، وهو عرض للمستوطنين للتلويح بالأعلام للمطالبات الإسرائيلية بجميع أجزاء المدينة المحتلة. وسيمر العرض عبر البلدة القديمة في القدس، وسط مخاوف من اقتحامات للمسجد الأقصى. ويأتي ذلك على الرغم من كشف صحيفة «هآرتس» أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حذرت دائرة صنع القرار السياسي في تل أبيب من أن السماح للجماعات اليهودية بتنفيذ الأنشطة الاستفزازية في المدينة المحتلة بمناسبة حلول «يوم القدس»، ستشعل الأوضاع ويمكن أن تفضي إلى انتقال شرارة الأحداث إلى الضفة الغربية وغزة. وحسب الصحيفة، فقد طالب القادة العسكريون بأن يتم تغيير المسار الذي ستسلكه «مسيرة الأعلام» التي تخطط الجماعات اليهودية المتطرفة لتنظيمها في قلب البلدة القديمة من القدس وتقليص عدد المشاركين فيها. وأشارت الصحيفة إلى أن قادة العسكريين شددوا على أن السماح للجهود باقتحام المسجد الأقصى قد يقود إلى انفجار الأوضاع في الضفة وغزة. وأفادت هيئة البث الإسرائيلية بأن الشرطة في القدس في ذروة الاستعداد حتى نهاية الأسبوع الحالي. كما أفادت بأن الجيش الإسرائيلي «يستعد للتعامل مع سيناريو تصعيد الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة». ونقلت عن مصدر في الجيش وصفته بـ«الكبير» قوله إن أحداث القدس قد يكون لها «تبعات» في الضفة الغربية وغزة. وفي السياق، ذكر موقع «والاه» أن قيادة جيش الاحتلال أصدرت تعليماتها لسلاح الجو بأن يقوم بتحديث «بنك الأهداف» في غزة تحسبا لإمكانية اندلاع مواجهة مع «حماس» على خلفية التصعيد في القدس. وأشار إلى أن القيادة العسكرية تفترض أن تقوم «حماس» بإطلاق صواريخ على العمق الإسرائيلي في حال تواصل تفجر الأوضاع في القدس، مشيرا إلى أن القيادة العسكرية الإسرائيلية قررت أيضا تفعيل المزيد من الطائرات من دون طيار لتوظيفها في مجال جمع المعلومات الاستخبارية داخل قطاع غزة. وفي السياق، حذرت الخارجية الفلسطينية من دعوات لاقتحام استيطاني جماعي للمسجد الأقصى اليوم الإثنين، اجتماعين لبحث اعتداءات الاحتلال في القدس. وأعلن مساعد وزير الخارجية الفلسطيني للأمم المتحدة والمنظمات الدولية عمر عوض الله، أنه سيتم تعديل الاجتماع الذي ستعقده جامعة الدول العربية اليوم ليكون على المستوى الوزاري، بشكل افتراضي، نظراً لأهمية هذا الاجتماع الذي سيبحث اعتداءات الاحتلال في القدس المحتلة. وأضاف «أن مجلس الأمن الدولي قبل محكمة الاحتلال العليا في القدس يقضي بإبرام اتفاق تسوية بينهم وبين المستوطنين حول ملكية منازلهم.

وفي الحراك السياسي، تعقد جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري ومجلس الأمن الدولي، اليوم الإثنين، اجتماعين لبحث اعتداءات الاحتلال في القدس. وأعلن مساعد وزير الخارجية الفلسطيني للأمم المتحدة والمنظمات الدولية عمر عوض الله، أنه سيتم تعديل الاجتماع الذي ستعقده جامعة الدول العربية اليوم ليكون على المستوى الوزاري، بشكل افتراضي، نظراً لأهمية هذا الاجتماع الذي سيبحث اعتداءات الاحتلال في القدس المحتلة. وأضاف «أن مجلس الأمن الدولي قبل محكمة الاحتلال العليا في القدس يقضي بإبرام اتفاق تسوية بينهم وبين المستوطنين حول ملكية منازلهم.

وفي الحراك السياسي، تعقد جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري ومجلس الأمن الدولي، اليوم الإثنين، اجتماعين لبحث اعتداءات الاحتلال في القدس. وأعلن مساعد وزير الخارجية الفلسطيني للأمم المتحدة والمنظمات الدولية عمر عوض الله، أنه سيتم تعديل الاجتماع الذي ستعقده جامعة الدول العربية اليوم ليكون على المستوى الوزاري، بشكل افتراضي، نظراً لأهمية هذا الاجتماع الذي سيبحث اعتداءات الاحتلال في القدس المحتلة. وأضاف «أن مجلس الأمن الدولي

من المواجهات في المسجد الأقصى ليل السبت (إياد حمود/ الأناضول)

نتنياهو: نرفض بشدة الضغوط حتى لا نبني في القدس الشرقية

اجتماعان للجامعة العربية ومجلس الأمن اليوم لبحث التطورات

إدانة جزائرية ومغربية

دانت الحكومة الجزائرية الاعتداءات الإسرائيلية في القدس المحتلة، ووصفتها بـ«العنصرية والمتطرفة». واستنكر بيان للخارجية الجزائرية «المحاولات المتكررة الرامية لشرعنة منطق الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وفرض السيادة على هذه المدينة المقدسة». بدوره دان المغرب الانتهاكات الإسرائيلية، معتبرا ان «من شأنها ان تزيد من حدة التوتر والاحتقان». واوضحت الخارجية المغربية ان «الإجراءات الاحادية الجانب ليست الحل».

سيعقد اليوم الإثنين، جلسة بشكل عاجل وطارئ، وذلك بعد مشاورات أجرتها بعثة فلسطين لدى الأمم المتحدة بتعليمات من الرئيس محمود عباس مع عدد من الدول». وأوضح عوض الله أن المواقف الدولية الرافضة للاعتداءات الإسرائيلية على أبناء الشعب الفلسطيني ومطالبة السلطة القائمة بالاحتلال لوقف انتهاكاتها وجرائمها تدل على أن هناك صحوة دولية، فيما هبّة القدس وصمود الشعب الفلسطيني وضع معياراً جديداً للتعامل مع دولة الاحتلال، وأعاد فرض الرواية الصحيحة بأن القدس لأصحابها الأصليين.

وكانت تطورات الأوضاع في القدس المحتلة قد حضرت في اتصالين لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، مع كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية مساء السبت. وبحسب وكالة الأنباء القطرية «قنا» أكد أمير قطر للرئيس الفلسطيني موقف بلاده الثابت والداعم للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة. كما بحث عباس خلال اتصال هاتفي أمس مع ملك الأردن عبد الله الثاني، المستجدات على صعيد القضية الفلسطينية، والأوضاع الخطيرة التي تمر بها مدينة القدس.

وكانت وزارة الخارجية الأردنية قد أعلنت أن المملكة تواصل تحركاتها على أكثر من مستوى لوقف الانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى، والانتهاكات ضد المقدسيين في القدس المحتلة، كاشفة عن توجيه مذكرة رسمية لوزارة الخارجية الإسرائيلية عبّرت فيها عن رفض الأردن محاولات السلطات الإسرائيلية تهجير أهالي حي الشيخ جراح، معتبرة أن تهجيرهم بعد انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وأعلن المتحدث الرسمي باسم الوزارة ضيف الله الفايز في تصريح صحافي، أن ما تقوم به الشرطة والقوات الخاصة الإسرائيلية من انتهاكات ضد المسجد الأقصى والاعتداءات على المصلين تصرف همجي مرفوض ومدان.

وفي المواقف أيضاً، دعا رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية، أمس الأحد، دولا عربية وإسلامية، إلى التحرك لوقف «العدوان الهمجي» الإسرائيلي على مدينة القدس. وفي رسالة بعثها هنية إلى رؤساء وقادة تلك الدول (دون الإفصاح عنها)، اعتبر في رسالته ما يحدث في حي الشيخ جراح والقدس «إجراماً وتصعيداً خطيراً لا ينبغي السكوت عليه أو تمريره دون ردّ فعل قويّ يردع الاحتلال وقادته عن مواصلة إرهابهم». وتابع: «تصعيد الاحتلال وعدوانه تجاوز كل الخطوط الحمراء، ويستفزّ مشاعر الأمة، ويستهدف مدينة القدس المحتلة في تاريخها العربي والإسلامي، وأهل القدس في حياتهم وأرزاقهم ووجودهم ومستقبلهم على أرضهم وحقوقهم المشروعة». وكان رئيس حركة «حماس» خارج فلسطين خالد مشعل، قد قال مساء السبت، إن «القدس ملتهبة ولن تستقر تحت أقدام الغزاة من الصهاينة». وفي كلمة له خلال مهرجان خطابي بعنوان «بيت المقدس ووعد الآخرة»، نظمته عن بعد «الهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة»، أضاف مشعل «لا حياة لنا من دون القدس». وأوضح أن «ما يحصل في حي الشيخ جراح هو تطهير عرقي بتهجير عائلات لها تاريخ وحاضر في الحي».

للحديث تتمة...

فن إضاعة الوقت في تونس

وليد التليلي

صوّت البرلمان التونسي بأغلبية كبيرة على مشروع القانون المتعلق بالمحكمة الدستورية والتنقيحات التي أُدخلت عليه، أي بأكثر من 3 أخماس العدد المطلوب، بعد قراءة ثانية له، إذ كان الرئيس التونسي قيس سعيّد قد رفض التعديل الذي صدّق عليه البرلمان في المرة الأولى في 25 مارس/آذار الماضي، لأن الدستور ينص في الفصل (81) على ضرورة التصويت بالأغلبية المعزّزة أي 3 أخماس أعضاء المجلس (131 صوتاً) إذا ردّ رئيس الجمهورية مشروع قانون إلى البرلمان.

وتمكّن البرلمان من تمرير مشروع القانون المتعلق بتنقيح قانون المحكمة الدستورية بموافقة 141 نائباً وتسجيل 10 متحفظين، ولم يشارك ثلاثة من نواب «النهضة» في التصويت، أي كان بالإمكان التصويت بـ144 صوتاً على التعديلات وأكثر من ذلك.

يثير هذا الرقم حالة غضب كبيرة على الوضع الذي وصلت إليه البلاد اليوم لأنه كان كافياً لإنهاء قضية المحكمة الدستورية من فترة سابقة وحتى قبل الانتخابات التشريعية والرئاسية في 2019، وكان يكفي الاتفاق على ثلاثة أسماء، تضاف إلى الاسم الوحيد الذي تم التوافق عليه لاستكمال البرلمان تعيين ممثليه في المحكمة، وليتجاوز التونسيون معضلة كبيرة ومضيعة للوقت وصراعاً يتواصل منذ أشهر بين رؤسائهم، يدفع الشعب ثمنه، بينما يتبارز جلالتهم على من يحكمون.

يتساءل كثيرون في تونس، لماذا تضييع وقت طويل وخوض صراع مرير في كل مرة وحول كل ملف حتى يستفيق الفرقاء ويعودوا للاتفاق من نقطة الانطلاق الأولى، ألم يكن من الأجدى بحث توافق حول أسماء، بدل إضاعة سنوات وإهدار جهد كبير قبل العودة في النهاية إلى التوافق نفسه.

وتمني استكمال ما كان مرفوضاً استكماله بالأمس بكل يسر؟ الفرقاء الذين يشحذون أسلحتهم اليوم ويصرّون على الخلاف، ولا يعبأون بإهدار قوت التونسيين وصحتهم وتعليم أبنائهم.

سيعودون إن طال الزمان أم قصُر إلى طاولة المفاوضات، ولكن بعد أن تكون الجراح قد تعمّقت والبلاد قد ضيّعت أكثر من فرصة لتستعيد عافيتها اقتصادياً واجتماعياً. فالطبقات الفقيرة تئن من تدهور المعيشة وغلاء الأسعار من دون أن يحس بآلامها أحد، باستثناء بعض البيانات والتصريحات الركيكة التي يسمعونها من حين لآخر تتغنّى بحب الشعب والولاء له وحده والتفانى في خدمته، ولو كانت تنفع لنفعت من قبل. ولكن ما العمل أمام حالة العمى السياسي وصمم نخبة لا تفهم ولا تسمع إلا صدى صوتها؟

قصف غزة

قصفت مدفعية الاحتلال الإسرائيلي، فجر أمس الأحد، نقطة رصد للمقاومة الفلسطينية، شرقي مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، بقذيفتين، دون تسجيل إصابات في صفوف الفلسطينيين. وحصل الاعتداء الإسرائيلي إثر ليلة شهدت فعاليات تضامنية في القطاع مع المقدسيين وإطلاق بالونات حارقة، وإطلاق فصائل المقاومة صاروخا واحدا في اتجاه مستوطنات غلاف غزة، قال الاحتلال إنه سقط في أرض مفتوحة في مستوطنات الغلاف.

شرق غرب

سورية: انفجار في ناقلة نفط

أعلنت وكالة «سبوتنيك» الروسية، أمس الأحد، بأن انفجاراً وقع في ناقلة نفط ترسو قبالة ميناء مدينة بانياس على الساحل السوري. ورجحت الوكالة أن يكون سبب الانفجار ناجماً عن عمليات صيانة مستمرة تجري على متنها منذ مدة. بدورها، نقلت وكالة «سانا» التابعة للنظام السوري عن الشركة السورية لنقل النفط، قولها إن عطلاً فنياً حدث في أحد محركات الناقلة، وأنه تم التعامل مع الحريق.

(الأناضول)

إدلب: قصف متبادل بين النظام والمعارضة

تبادلت فصائل المعارضة القصف مع قوات النظام السوري في محافظة إدلب، شمال غربي البلاد، مساء أول من أمس السبت وأمس الأحد. وذكرت مصادر محلية أن فصائل المعارضة قصفت مواقع لقوات النظام في محور الدار الكبيرة ومحاور أخرى جنوبي إدلب، فيما قصفت قوات النظام قرى وبلدات الفطيرة وبينين وفليفل وأطراف سفوهن والبارة بريف إدلب الجنوبي، ومناطق أخرى في سهل الغاب شمال غربي حماة.

(العربي الجديد)

الأميركيون يصادرون شحنة أسلحة في بحر العرب

أعلن الأسطول الخامس بالبحرية الأميركية، أمس الأحد، أن طراد الصواريخ الموجهة «يو أس أس مونتيري» صادر شحنة أسلحة غير قانونية من مركب شراعي مجهول في المياه الدولية، شمالي بحر العرب، يوم الخميس الماضي. وذكر الأسطول، ومقرّه في البحرين في بيان، أن شحنة الأسلحة ضمّت صواريخ موجهة المضاد للدبابات روسية الصنع، وبنادق صينية هجومية، وأدوات رؤية متقدمة. ويحقق الأسطول في مصدر الشحنة ووجهتها.

(رويترز)

الحوثيون يستهدفون جنوبي السعودية

أعلن التحالف العربي، أمس الأحد، اعتراض وتدمير طائرة مسيرة مفخخة أطلقت باتجاه السعودية. وجاء في بيانه الذي نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس)، أن «الدفاع الجوي دمر طائرة مسيرة مفخخة أطلقت تجاه محافظة خميس مشيط (جنوبي غرب السعودية)». بدوره، أعلن المتحدث العسكري للحوثيين يحيى سريع في بيان، إن «سلاح الجو المسير نفذ عملية هجومية على قاعدة الملك خالد الجوية في خميس مشيط».

(الأناضول)

باكستان تدعو الهند للإفراج عن سجناء كشمير

وجّه الممثل الباكستاني الدائم لدى الأمم المتحدة، منير أكرم، مساء أول من أمس السبت، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس (الصورة)، يحثه على مطالبة الهند بالإفراج الفوري عن جميع السجناء المحتجزين بشكل غير قانوني في كشمير. وأعرب عن قلق بلاده «العميق» بشأن وفاة الزعيم الكشميري المسجون أشرف سهراي (77 عاماً) الأسبوع الماضي. وكان سهراي أحد زعماء مؤتمر حريات جميع الأحزاب، وهو أكبر مجموعة من الأحزاب المؤيدة للحرية في كشمير.

(الأناضول)

تقرير

«الانتقالي» يتخبّط في أزماته: فشل بتحمل المسؤولية

اسعد سليمان

يجد «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي في اليمن، نفسه اليوم، في وضع صعب، مع تزايد الانتقادات الشعبية ضدّه في عدن ومناطق الجنوب اليمني التي يُحكم سيطرته عليها، في ظلّ أوضاع معيشية وخدمية سيئة، خصوصاً أنه بات جزءاً من حكومة المناصفة اليمنية، ويتحمّل مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع. يترافق ذلك مع معلومات عن تخبّط وخلافات داخل «الانتقالي»، فضلاً عن خلافات بينه وبين الحكومة بسبب سياسته في التعاطي معها وعرقلة عملها، ومحاولة فرض أجندته عليها، بالإضافة إلى سعيه لتنفيذ اتفاق الرياض (بينه وبين حكومة عبد ربه منصور هادي) بانتقائية، معرقلاً تطبيقه وفق الآلية التي اعتدها السعودية، مع مواصلته التحريض ضد الحكومة التي يرأسها معين عبد الملك، ومطالبته في الوقت ذاته بعودتها للعمل من مدينة عدن.

في ظلّ هذه الأجواء، برزت خلال الأيام الأخيرة عودة قيادي «المجلس الانتقالي» من أبوظبي إلى عدن، في مقدمهم رئيس المجلس، اللواء عيدروس الزبيدي، وقيادات أمنية وعسكرية في المجلس، وذلك وسط عزوف الحكومة عن العمل في عدن، وانبهار الخدمات في المدينة. ولا لبث أن ظهر هدف الضجة الإعلامية التي رافقت عودة الزبيدي، بعد دعوته في خطاب ليل 4 مايو/ أيار الحالي إلى وحدة الصف الجنوبي، والدخول في حوار جنوبي ـ جنوبي لتوحيد الجهود والمواقف. وبالتي هذا الحديث بعد فشل «الانتقالي» في تسويق نفسه كممثل شرعي ووحيد للقضية الجنوبية وللجنوب اليمني، أمام الأطراف الإقليمية والدولية، ليسعى هذه المرة لاستقطاب أطراف جنوبية عدة، بعدما فشلت مساعٍ مماثلة له مع بعضها في فترة سابقة.

وبالتي ذلك أيضاً مترافقاً مع تزايد الاستغراب والاستهزاء من حديث الزبيدي وقيادات أخرى في «الانتقالي»، عن «الدولة العميقة» التي تدير عدن، وتفرض عقوبات على «شعبنا في عدن»، وفق تعبير قادة المجلس. فالواقع يؤكد أن عدن باتت اليوم تحت قبضة «الانتقالي»، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وخدماتياً وإدارياً. وفي ظلّ هذا الوضع، يتردد سؤال في الجنوب اليمني، حول حقيقة ما يريده «الانتقالي»، وتحديداً منذ تشكيل حكومة المناصفة وعودتها إلى عدن، وما تبع ذلك من تعثرات لها دفعت بالسعودية لكراع وضامن لاتفاق الرياض إلى التراجع عن تنفيذ بعض الالتزامات. وعلى الرغم من عدم تصريحها علناً بالسبب، إلا أن معلومات تفيد بأن التراجع السعودي يأتي بسبب التهرب والمماطلة في تنفيذ الاتفاق، ومحاولة البعض عرقلة أداء الحكومة. ومن الأسباب أيضاً، موقف «الانتقالي» من اقتحام قصر المعاشيق (عدن)، مقر الحكومة والقوات السعودية، في 16 مارس/آذار الماضي، لإسيما أن المجلس هو من يسيطر أمنياً على الأرض في المدينة. ومنذ ذلك الوقت، لم تعد حكومة المناصفة قادرة على المضي قدماً، وسط تطورات تدفع أطرافاً أخرى في الحكومة للمطالبة بسرعة تنفيذ اتفاق الرياض، في ناحية الشقّ العسكري والأمني، وفق مصادر سياسية جنوبية مقربة من الطرفين.

ويقول كثير من خصوم «الانتقالي» السياسيين، إنه بات أمام تحديات تجعله خارج التوازن السياسي. ففي الوقت الذي يشكل فيه المجلس جزءاً من الحكومة الشرعية، فإنه يرى أن وجوده ضمنها يقيّده. ويعتقد بعض قادته أنهم وقعوا في الفخّ عندما دخلوا في الحكومة، فيما يرى آخرون أن المشاركة فيها كانت فرصتهم الأخيرة، لا سيما بعد تراجع الدور الإماراتي في ملفات عدة.

وتتباين الآراء داخل المجلس حول المشاركة الإيجابية في الحكومة. فهناك فريق داخله لا يزال يتعامل بثورية مع الأوضاع، متجاهلاً العوامل والمتغيرات على مختلف المستويات، ولذلك حاول إعاقة عمل حكومة المناصفة، وقاد هذه التحركات القيادي في المجلس، رئيس شؤون المفاوضات، ناصر الخبجي، فضلاً عن ممارسة ضغوط على محافظ العاصمة عدن التابع لـ«الانتقالي» أحمد حامد لملس، لعرقلة حركة الحكومة بشكل عام.

واليوم، أصبح «الانتقالي» يشعر بالأخطاء التي ارتكبها، في ظلّ خلافات وانقسام حول طريقة التعامل مع الوضع. ففي الوقت الذي يدفع الطرف الخارجي نحو السيطرة على الأوضاع وفرض نظامه الخاص، يرى المعتدلون في ذلك انتحاراً، ما أفرز مطالبات من قيادات «الانتقالي» للحكومة بالعودة للعمل من عدن وممارسة مهامها، كان آخرها دعوة الزبيدي في خطابه في 4 مايو الحالي. ويفسّر مراقبون التخبّط داخل «الانتقالي» بكثرة المتدخلين بالقرارات في عدن. فليس محافظها أحمد حامد لملس الوحيد الذي يدير المحافظة كممثل عن «الانتقالي»، بل إن رئيس الهيئة المحلية للمجلس في عدن نزار هيثم، يُعتبر من قبل كثيرين أنه محافظ عدن الفعلي، ويتدخل في كلّ الأوضاع والقرارات، في الوقت الذي يتدخل ناصر الخبجي أيضاً في صلاحيات المحافظ.

وحاول «الانتقالي» الضغط على رئيس الحكومة معين عبد الملك لتمرير الكثير من الملفات السياسية والاقتصادية، مستغلاً سيطرته على مراكز اقتصادية جديدة، وهو الأمر الذي فاحت منه روائح فساد كبيرة تقف خلفها قيادات بارزة في المجلس، وبات يؤثر على علاقة الناس بالمجلس، ما دفعه إلى تصوير عودة قادته على أنها انتصار. ولم يقف المجلس عند هذا الحد، بل ذهب ليرفع أكبر علم لدولة الجنوب السابقة في القصر الرئاسي في مدينة المعاشيق، متجاهلاً لكنه تفاجأ عن ردّ فعل الشارع، بمَن فيهم من المحسوبين عليه، الذين اتهموه بمحاولة الهروب من الفشل.

فشل «الانتقالي» في تسويق نفسه كممثل وحيد لقضية الجنوب

إضاءة

تجدد عمليات الخطف بين درعا والسويداء

امين العاصي

عادت محافظتا السويداء ودرعا في جنوب سورية إلى واجهة المشهد، إثر تجدد حالات الخطف المتبادل لمدنيين من قبل مجموعات تهدف إلى الحصول على فدى مالية، في ظل معطيات تؤشر إلى أن النظام السوري ربما يؤدي دوراً في توتير الأجواء بين المحافظتين الجارتين. وفي أحدث التطورات، أكد «تجمع أحرار حوران» أنّ مجموعة مسلحة من بلدة سميع في ريف محافظة السويداء اختطفت، أول من أمس السبت، 10 أشخاص من عمال البناء من بلدتي الحراك وناحتة التابعتين لمحافظة درعا، واقتادتهم إلى جهة مجهولة. وبيّن التجمع أنّ «المجموعة المسلحة اختطفت العمال على الطريق الواصل بين بلدتي صما والطبرة بريف السويداء، أثناء ذهابهم إلى العمل في إحدى ورش البناء هناك».

وأوضح المتحدث عن التجمع، أبو محمود الحوراني، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن محافظة درعا «تشهد غلياناً بسبب حالات الخطف»، مشيراً إلى أن «معظم هذه الحالات تقوم بها مجموعات في ريف السويداء الغربي». وأضاف أن العمليات التي تقوم بها مجموعات من محافظة درعا بحقّ أشخاص من السويداء هي ردة فعل، لإجبار الخاطفين على إطلاق سراح المخطوفين. ولفت إلى أن أغلب عمليات الخطف في السويداء «مجنّدة من قبل جهاز الأمن العسكري»، وهو الجهاز الأكثر قسوة بين أجهزة النظام الأمنية في التعامل مع المدنيين، بعد جهاز المخابرات الجوية.

من جهتها، أكدت مصادر محلية في السويداء أنباء اختطاف العمال المنحدرين من محافظة درعا، ولكنها أشارت إلى أن العملية هي «ردة فعل» على اختطاف مجموعة من محافظة درعا لمدني من قرية سميع في ريف السويداء الغربي، أثناء ممارسته الرياضة على طريق صما سميع، يوم الجمعة الماضي. ووفق موقع «السويداء 24» الذي يرصد الأحداث اليومية في المحافظة، فإن الخاطفين طلبوا من شقيق المخطوف «دفع مبلغ مالي مستحق عليه حسب ادّعائهم، الأمر الذي رفضه شقيق المخطوف». وأشار المصدر إلى «أن أقارب المخطوف استنفروا وردوا بخطف مدني من درعا لا علاقة له بالحادثة، يدعى منصور الزعبي، وهو من قرية المليحة بريف درعا الشرقي، كان ذاهباً إلى مشروع زراعي تملكه عائلته في المنطقة».

وتشهد بلدة بصر الحرير، شرقي درعا، احتقاناً شعبياً عقب ورود أنباء تفيد بمقتل شخص كان تعرّض للاختطاف أواخر فبراير/شباط الماضي على يد مجموعة مسلحة من محافظة السويداء. وكان الخاطفون قد طالبوا بفدية مالية مقابل إطلاق سراحه. وأفادت مصادر محلية بأن الخاطفين أرسلوا إلى ذوي المخطوف مقاطع فيديو تحتوي على مشاهد تعذيب ابنهم بشكل وحشي بغية استفزازهم. وهو ما دفع مجموعة من ريف درعا إلى خطف أربعة أشخاص من محافظة السويداء بغية الضغط على المجموعة الخاطفة. وأفرجت منذ أيام عن اثنين منهم كبادرة حسن نية، بعد اتفاق مع وجهاء السويداء، لكن المجموعة الخاطفة لم تطلق سراح الشخص المخطوف المتحدر من بلدة بصر الحرير.

من جهته، يقول القيادي في المعارضة السورية إبراهيم جباوي، المتحدر من محافظة درعا، إن وجهاء السويداء ودرعا «يسعون جاهدين إلى إصلاح الوضع في المنطقة وتكريس العيش المشترك ونبذ الطائفية والفرقة». ويضيف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «في المقابل، فإن أجهزة النظام الأمنية والمليشيات الإيرانية وحزب الله، يسعون بكل ما يمتلكون من قوى لإثارة الفتنة بين السهل والجبل». ويشدد على أن «حوران (الجنوب السوري) كانت معروفة بأنها منطقة تعايش بين كل المكونات الطائفية والعرقية والدينية، لذلك فإن أجهزة النظام الأمنية تكرس جهودها لاستقطاب ضعيفي النفوس سواء من السهل (درعا) أو الجبل (السويداء)، لإثارة النعرات الطائفية من خلال عمليات الخطف المتبادل والقتل أحياناً».

ووثق مكتب توثيق الانتهاكات في «تجمع أحرار حوران» خمس حالات اختطاف بينهم طفل، خلال شهر إبريل/نيسان الماضي، في محافظة درعا، قتل 3 منهم بعد اختطافهم، بينما لا يزال مصير اثنين مجهولاً، وفق المكتب.

بدوره، يقول الكاتب نورس عزيز، المتحدر من محافظة السويداء، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «عمليات الخطف بين محافظتي درعا والسويداء صارت خارج سيطرة مشغليها من فروع أجهزة الأمن التابعة للنظام في الجنوب السوري»، مضيفاً: «أصبحت عمليات الخطف باباً للربح السريع، وفي الوقت نفسه وسيلة لتصفية حسابات معينة». ويرى أن تجدد عمليات الخطف «يهدف ربما إلى قطع الطريق أمام أي محاولة في السويداء للتظاهر ضد انتخابات بشار الأسد المقررة في 26 من الشهر الحالي»، مضيفاً أن «أكثر ما يزعج النظام هو التظاهرات، إن كان على شكل رسومات على الحائط، أو حتى على شكل تجمّعات كالاعتصامات والتظاهرات».

وتشهد محافظتا السويداء ودرعا حراكاً شعبياً متصاعداً ضد الانتخابات الرئاسية المقبلة التي أصر الأسد على تنظيمها، في تحد لإرادة المجتمع الدولي. وهو ما يعزّز الاعتقاد بأن للنظام دوراً في تجدد التوتر بين المحافظتين لصرف الانتباه عن عمليات الخطف المتبادل.

توقفت عمليات الخطف لفترة بين درعا والسويداء (فرانس برس)

تقرير

تقترب مصر والسودان من القبول بحلّ مؤقت لأزمة سدّ النهضة، بضغط دولي، وفي ظلّ استبعادهما للخطر الفني الذي قد ينجم عن عملية الملء الثاني للسد والذي فرضته إثيوبيا، على الرغم من تخوف كلا البلدين من انسحاب مماطلة أديس أبابا على أي مفاوضات مقبلة حول الحلّ النهائي. وفيما أصبحت معالم الاتفاق المؤقت أكثر وضوحاً، تستغل القاهرة والخرطوم الوقت المتبقي، لمطالبة الوسطاء الدوليين والإقليميين بضمانات فنية أكثر تشدداً من إثيوبيا، فيما يريد الوسطاء ضمان تمرير الملء الثاني

أزمة سد النهضة
القاهرة والخرطوم نحو القبول باتفاق مؤقت

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يقترب الحراك الأميركي - الأفريقي - الإماراتي المتعاضد في قضية سدّ النهضة، من إقامة محطة تهدئة، تتمثل في إقناع مصر والسودان بقبول توقيع اتفاق مؤقت لإدارة الملء الثاني للسد وتشغيله خلال الفترة الممتدة حتى فيضان عام 2022، عوضاً عن التوصل إلى اتفاق نهائي دائم وشامل على قواعد الملء والتشغيل.

ووصل صباح أمس الأحد رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان إلى الإمارات، بدعوةٍ من ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، للتباحث حول القضية وإمكانية التهدئة على الحدود السودانية - الإثيوبية أيضاً. وقبلها بساعات، التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في القاهرة بنظيره الكونغولي الديمقراطي فيليكس تشيسيكيدي، رئيس الاتحاد الأفريقي، وأعلنا أن مصر لن تقبل بالمساس بأمنها المائي، وبالتالي ضرورة التوصل إلى اتفاق القانوني الملزم المنشود بشأن قواعد ملء وتشغيل سدّ النهضة الإثيوبي، والذي يحافظ على حقوق مصر المائية ويحقق مصلحة جميع الأطراف ويجنب المنطقة المزيد من التوتر وعدم الاستقرار، معرباً عن دعمه لجهود تشيسيكيدي التوفيقية.

وبينما تحدّث الجميع صراحةً في القاهرة وأبوظبي والخرطوم، خلال لقاءات المبعوث الأميركي لمنطقة القرن الأفريقي جيفري فيلتمان، عن معالم مقترح الاتفاق المؤقت، القائم على تبادل البيانات خلال عملية الملء التي ستبدأ خلال أيام، ومن المقرر أن تنتهي في يوليو/ تموز المقبل، فإن مصر والسودان يتواصلان حالياً حول الشروط الواجب توافرها للقبول بهذا الحل المؤقت، المعروف على المستوى الفني بأنه لن يكون سبباً في أي ضرر خلال الفترة الحالية. لكن خطورة الحلّ المؤقت تكمن في أن إثيوبيا ستمسك بتلابيب التحكم في مياه النيل مستقبلاً، بلا شريك أو رقيب، وستتخذ أديس أبابا من سابقة ملئها السد مرتين بقرار سيادي حجّة للخروج عن أي اتفاق يمكن إبرامه مع مصر والسودان، وإقدامها على تغيير نسب التدفق ومعدلات التشغيل بين فترة وأخرى. ومن المتوقع أن تعمل إثيوبيا بهذا النهج، مفيداً في مجريات التحقيق في بعض القضايا، وتفكيك مجموعات المعارضة التي ما زالت قادرة على الحركة. والأمر الثالث الخارجية المصرية في عودة النساء والأطفال وغير المطلوبين أمنياً، شرط إجراءات أمنية مشتركة بين البلدين. وهو ما قد يستغرق وقتاً طويلاً للاتفاق عليه.

ويتقاطع هذا الملف مع مسألة اعتراف تركيا بشرعية النظام المصري وبأن 30 يونيو/ حزيران 2013 ثورة وأن 3 يوليو/تموز من العام ذاته لم يكن انقلاباً، وبأن فض اعتصام رابعة لم يكن مذبحة. وبحسب المصادر، بدأت الاتصالات المباشرة بين البلدين قبل شهرين تقريباً بوضع مصر هذه المطالب على رأس شروطها لاستئناف العلاقات الطبيعية، لكن مع تطور المحادثات تراجعت أهمية ومركزية هذا الأمر، لأن الاعتراف في حد ذاته، حتى إذا صدر بعبارات صريحة في بيان أو خطاب للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ستكون له تأثيرات سلبية محتملة على الداخل التركي، وربما يؤدي لنتائج عكسية، خصوصاً على الصعيد الأمني. وهو ما أفضى إلى تطوير المباحثات حول هذه الشروط، لتدور حول ضبط الخطاب الإعلامي الصادر عن الأراضي التركية، وأيضاً وقف التصريحات المتكررة من قيادات الحزب الحاكم عن الشؤون المصرية الداخلية، بعيداً عن المطالبة بالاعتراف بالشرعية بحد ذاته. واعتبرت المصادر المستدامة. وعلى الرغم من أن المادة الخامسة من اتفاق المبادئ التي تفسرها إثيوبيا بهذه الصورة النصية والضيقة، قد نصّت أيضاً على استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة مع خزانات دولتي المصب، بإنشاء آلية تنسيقية مناسبة في ما بينها، فإن أديس أبابا تماطل أيضاً في استحداث تلك الآلية، بحجة أنه يمكن وضعها بعد إتمام الملء الأول. وتعد الصياغة غير المحكمة لاتفاق المبادئ من الأسباب الرئيسية التي أوقعت مصر في هذا المأزق. فعلى الرغم من أحقيتها وفق قواعد القانون الدولي وسوابق المحاكم الدولية في الحصول على إخطار مسبق بأي تصرف على النيل سيؤثر على حصّتها من المياه، فإن تمسكها قبل أديس أبابا باتفاق المبادئ وحده لا يكفي لإنجاح المفاوضات، ولا يقنع المراقبين بمنطقية مطالباتها بالاتفاق على جميع النقاط المستقبلية العالقة قبل الملء الثاني. وأضافت المصادر أن الوسطاء يقترحون تقديم ضمانات عملية لمصر والسودان، لانخراط إثيوبيا في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي ممتد المفعول خلال العام الحالي، ولكن من دون تأثير ذلك بالسلب أو الإبطاء على عملية الملء الثاني، مع تأكيد عدم إيقاع أي ضرر بدولتي المصب. وذكرت المصادر أن مصر، التي سبق أن أبلغت كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي والإمارات وجميع الأطراف المعنية برفضها المطلق لأي اتفاق مؤقت، ربما لا تجد أمامها غير قبول الحلّ المؤقت إذا تمّت صياغته بصورة تضمن الدخول فوراً في مفاوضات قصيرة الأجل، وتحظى برعاية سياسية أكيدة من الولايات المتحدة، وصولاً إلى الاتفاق النهائي.

وبالنسبة لمفاوضات الاتفاق النهائي، تطلب مصر والسودان إنجازها قبل الملء الثالث للسد، مع ضرورة ضمان الولايات المتحدة وقوى دولية أخرى كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، جدّية مشاركة إثيوبيا في أي مفاوضات لاحقة، سواء كانت برئاسة الاتحاد الأفريقي أو غيره. وكذلك ضرورة العودة إلى مسودة اتفاق واشنطن التي وقّعتها مصر منفردة بعد جولة التفاوض التي انتهت ربيع العام الماضي، للانطلاق منها كمرجعية فنية قانونية مقبولة يمكن إجراء تعديلات عليها في أضيق الحدود، مع قابليتها للتطبيق على الوضع الحالي، وتضمّنها مزاوجة فنية سليمة بين الاعتبارات التقنية والقانونية.

وسبق أن نشر «العربي الجديد»، أول من أمس السبت، أن مقترح الاتفاق المؤقت للعروض الإثيوبية والمقترحات الإماراتية السابقة بتبادل المعلومات وإدارة فترة الملء بالشراكة بين الدول الثلاث، قد ركز عليها المبعوث الأميركي خلال زيارته إلى القاهرة، باعتبارها أمراً محورياً على طاولة التفاوض، وتجعل مساعيه في هذا التوقيت على قدر كبير من الحساسية والدقة.

وخلال مارس/ آذار الماضي، بذلت الإمارات جهوداً سرية لإقناع مصر والسودان بحلول فنية غير جذرية تمكّن إثيوبيا في كل الأحوال من الملء الثاني للسد، وتحقق حالة مؤقتة من عدم الإضرار بالسودان ومصر تنتهي بنهاية فترة الفيضان الحالية، مع عدم التوصل إلى اتفاق نهائي وملزم لجميع الأطراف يضع قيوداً على التصرفات الإثيوبية المستقبلية. لكن القاهرة استطاعت استمالة الخرطوم والإعلان عن رفض هذه الحلول، التي كان أبرزها الاكتفاء بتبادل المعلومات.

وحاولت الإمارات إقناع مصر والسودان بمنحها فرصة للعب دور الوسيط لحلحلة قضية سد النهضة، بالتركيز على ملف الاستثمارات في المناطق المتنازع عليها بين السودان وإثيوبيا من ناحية، والمساعدة في إقامة مشاريع للتنمية المستدامة بين البلدان الثلاثة من ناحية أخرى، مرتبطة بتوليد الكهرباء من الطاقة المائية وطاقة الرياح في محيط سد النهضة (ولاية بني شنقول - قمز) وتخصيص أراض في المنطقة للزراعات الاستراتيجية لتوريدها إلى الإمارات ومصر. وأضافت المصادر أن الإمارات التي ترغب في حماية استثماراتها التي تدفقت على إثيوبيا في السنوات الأخيرة، وستزيد بإنجاز مشروع سد النهضة، تحاول في الوقت نفسه ضمان استمرارية النظام المصري في فلكها.

وفي 24 إبريل/ نيسان الماضي، نشر «العربي الجديد»، نقلاً عن مصادر مصرية، أن الملء الثاني للسد بات قاب قوسين أو أدنى، وأن الجهد الدبلوماسي الدولي الذي تروّج مصر له بين الدول الكبرى وأعضاء مجلس الأمن غير الدائمين يقوم على «احتمالية امتداده إلى العام المقبل قبل الملء الثالث للسد»، وذلك بسبب المؤشرات التي تستبعد حدوث ضرر جسيم بمصر خلال فترة الملء الثاني.

> تبحث مصر والسودان حالياً شروطهما للقبول بالحل المؤقت
>
> تريد مصر ضمان دخول فوري في مفاوضات نهائية قصيرة الأجل

بتعهد الوسطاء بعدم إيقاع أي ضرر بدوللي المصب (الشرف الشاذلي/فرانس برس)

جولة فيلتمان مستمرة

تستمر جولة المبعوث الأميركي لمنطقة القرن الأفريقي، جيفري فيلتمان (الصورة)، بشأن سد النهضة والأوضاع الإثيوبية، أربعة أيام أخرى، يزور خلالها أسمرة وأديس أبابا. وبحسب المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإنه من الوارد عودة فيلتمان إلى القاهرة في نهاية الجولة، إذا تطلب الأمر ذلك، لأنه أكد أن «القرار الأميركي في التحركات الحالية لن يتأخر كثيراً لارتباط القضية بمواعيد يمكن أن يترتب على فواتها سلبيات جسيمة».

خاص

مصر وتركيا: 3 حالات تنتظر «مرحلة انتقالية»

على وقع تطور المباحثات بين مصر وتركيا، تنتظر ثلاث حالات مرحلة انتقالية قبل التحول إلى مرحلة جديدة، تنبثق من التفاهمات على الطاقة في البحر المتوسط

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أفادت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد»، بأن التقييم الرسمي المصري للمباحثات «الاستكشافية» التي أجريت نهاية الأسبوع الماضي على مدار يومين، بين وفدين مصري وتركي في مقر وزارة الخارجية المصرية في القاهرة، أظهر أنها «كانت إيجابية للغاية»، وإن المؤشرات تؤكد قرب عقد اجتماع أو أكثر على المستوى الوزاري بين البلدين في الصيف المقبل. كما تجري اتصالات بغية تفعيل التواصل عن طريق برلماني البلدين رسمياً. غير أن هناك بعض النقاط التي طلب الجانب التركي بشأنها فترة انتقالية، تمكّنه من اتخاذ إجراءات عملية وإعلامية دقيقة وتحافظ على تماسك جبهته الداخلية، موضحاً أنه يتوجب على مصر التعامل معها بمرونة لا تخلّ بتحقيق التقدم المنشود.

وعلى رأس هذه النقاط، ملف أوضاع المصريين المقيمين في تركيا، هرباً من الملاحقات الأمنية أو من خرجوا بحثاً عن ظروف أفضل للعمل السياسي والإعلامي. وتتمسك أنقرة بعدم التفريط في حماية المهددين من هؤلاء، التزاماً بمواقفها الأيديولوجية، فيما يدور الموقف المصري حول ثلاثة أمور في هذا السياق. أولها عدم المعانقة في استمرار المصريين المعارضين والمتشددين في البقاء في تركيا، من دون السماح لهم بالعودة لمصر ومن دون إصدار أوراق ثبوتية لهم وسحب جنسيتها المصرية إذا اقتضى الأمر بحصولهم على الجنسية التركية، وهو ما لا ترحّب به تركيا لعدم رغبتها في التوسع في منح الجنسية لجميع من ستضطرهم الظروف لذلك.

وعن هذه النقطة يتقاطع حديث المصادر الدبلوماسية مع مصدر حكومي كشف لـ«العربي الجديد» أن قرار مجلس الوزراء المصري الصادر بسحب الجنسية المصرية من الداعية صفاء الضوي العدوي، يوم الخميس الماضي، كان بسبب حصوله على الجنسية التركية، منذ رحيله إلى إسطنبول قادماً من البحرين التي طردته وسحبت منه جنسيتها. وأكد المصدر أنه سيتم التعامل بذات الطريقة مع الحالات المماثلة، مشيراً إلى أن تزامن القرار مع زيارة الوفد التركي «كانت مقصودة لإيصال هذه الرسالة».

أما الأمر الثاني فهو رغبة مصر في استرداد عدد محدود من الشخصيات المقيمة في تركيا على سبيل التنكيل السياسي، أو لتصور أجهزة النظام أن حضورها سيكون مفيداً في مجريات التحقيق في بعض القضايا، وتفكيك مجموعات المعارضة التي ما زالت قادرة على الحركة. والأمر الثالث عدم المماثلة في عودة النساء والأطفال وغير المطلوبين أمنياً، شرط إجراءات أمنية مشتركة بين البلدين. وهو ما قد يستغرق وقتاً طويلاً للاتفاق عليه.

ويتقاطع هذا الملف مع مسألة اعتراف تركيا بشرعية النظام المصري وبأن 30 يونيو/ حزيران 2013 ثورة وأن 3 يوليو/تموز من العام ذاته لم يكن انقلاباً، وبأن فض اعتصام رابعة لم يكن مذبحة. وبحسب المصادر، بدأت الاتصالات المباشرة بين البلدين قبل شهرين تقريباً بوضع مصر هذه المطالب على رأس شروطها لاستئناف العلاقات الطبيعية، لكن مع تطور المحادثات تراجعت أهمية ومركزية هذا الأمر، لأن الاعتراف في حد ذاته، حتى إذا صدر بعبارات صريحة في بيان أو خطاب للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ستكون له تأثيرات سلبية محتملة على الداخل التركي، وربما يؤدي لنتائج عكسية، خصوصاً على الصعيد الأمني. وهو ما أفضى إلى تطوير المباحثات حول هذه الشروط، لتدور حول ضبط الخطاب الإعلامي الصادر عن الأراضي التركية، وأيضاً وقف التصريحات المتكررة من قيادات الحزب الحاكم عن الشؤون المصرية الداخلية، بعيداً عن المطالبة بالاعتراف بالشرعية بحد ذاته. واعتبرت المصادر أن تصريحات مستشار الرئيس التركي، ياسين أقطاي، التي انتقد فيها إعدام عدد من المتهمين المدانين في قضية اقتحام قسم كرداسة، أعادت طرح هذه المسألة خلال مباحثات القاهرة. وكشفت عن طلب الجانب المصري بشكل واضح وقفها وعدم تكرارها، محذراً من عرقلتها للجهود المشتركة، فضلاً عن إعطائها مساحة لمعارضي التقارب أو المستفيدين من استمرار القطيعة، من داخل النظامين الحاكمين، بالاستمرار في تسويق مواقفهم المتشددة التي لا تخدم الطرفين. وشرحاً لهذه النقطة؛ قالت المصادر الدبلوماسية المصرية إن هناك شخصيات في المخابرات العامة والأمن الوطني، وحتى في رئاسة الجمهورية، تشكك في نوايا الأتراك النهائية وترغب في عرقلة المباحثات على الصعيدين السياسي والأمني. وهذه الشخصيات تلقفت تصريحات أقطاي الأخيرة وحاولت ترويج مواقفها من خلالها. وفي ملف آخر، أشارت المصادر إلى أن هناك احتمالاً لبدء التواصل المباشر الفني حول التعاون في مجال الطاقة بعد اللقاءات الوزارية المرتقبة. وتمضي المفاوضات المصرية التركية في دراسة مقترح اشتراكهما مع الاحتلال الإسرائيلي في المشروع الطموح لتصدير الغاز لأوروبا، باعتبار مصر ودولة الاحتلال المالكتين حالياً لأكبر حقول الغاز في المنطقة، إذا ما قورنت بالحقول المكتشفة في قبرص واليونان. وسبق أن كشفت «العربي الجديد» في 9 مارس/آذار الماضي عن تنافس بلوح في الأفق بين اليونان وقبرص ستدخل تركيا مضماره أيضاً، على دور الشريك الذي سيخصص نقطة انطلاق لوجستية كبرى لنقل الغاز المسال الآتي من وحدتي الإسالة في دمياط وإدكو في مصر، والذي سيكون جزء كبير منه تابعاً لدولة الاحتلال في إطار الشراكة بين البلدين، والتي أعلن انطلاقها أخيراً بالربط بين حقل ليفياثان والوحدتين الفني حول التعاون في مجال الطاقة بعد اللقاءات الوزارية المرتقبة. وتمضي المفاوضات المصرية التركية في دراسة مقترح اشتراكهما مع الاحتلال الإسرائيلي في المشروع الطموح لتصدير الغاز لأوروبا، باعتبار مصر ودولة الاحتلال المالكتين حالياً لأكبر حقول الغاز في المنطقة، إذا

> يشكّل البعض في مصر بنوايا تركيا ويرغبون في عرقلة المباحثات

تم ربط الغاز المصري بحقل ليفياثان (فرانس برس)

الحدث

اغتيال الوزني: ترهيب الناشطين العراقيين

تثير عملية اغتيال رئيس تنسيقيات كربلاء للتظاهرات، إيهاب الوزني، أمس، مخاوف من التأثير على مسار الانتخابات البرلمانية

بغداد ـ **عادل النواب**

أعادت عملية اغتيال الناشط المدني العراقي، رئيس تنسيقيات كربلاء للتظاهرات، إيهاب الوزني، فجر أمس الأحد، مدن جنوبي العراق إلى واجهة الحدث، مع حشد قوى مدنية جنوبي العراق، فضلاً عن بغداد نفسها، لإصدار موقف واضح من استمرار عجز حكومة مصطفى الكاظمي عن وقف مسلسل الاغتيالات بحق الناشطين. واغتال مسلحون يستقلون دراجة نارية، فجر أمس الأحد، الوزني، خلال وقوفه أمام منزله في مدينة كربلاء، وهو رئيس تنسيقيات التظاهرات في المحافظة التي شهدت مواجهات عديدة بين المتظاهرين وقوى الأمن خلال الفترة الماضية. وظهر ابن عم الناشط المغدور في المستشفى قائلاً: «ميليشيات إيران اغتالت إيهاب وسيصفّوننا واحداً واحداً، لأن الحكومة ساكتة والأجهزة الأمنية ساكتة. شوفوا إيهاب... قتلوا إيهاب. كلكم جبناء كم ستقتلون؟ واحد عشرة؟ مية؟ لن تقضوا علينا كلنا»، وظهر في مقطع آخر قرب ثلاجات حفظ الموتى في المستشفى وهو يؤكد لجمهور من الناس أنهم لن يدفنوا ابنهم إلا بعد تقديم الشرطة القتلة.

وأثار الاغتيال غضباً شعبياً، إذ تجمّع مئات المتظاهرين وسط مدينة كربلاء وقاموا بحرق الإطارات والهتاف ضد الحكومة. ووفقاً لناشط في تنسيقية تظاهرات كربلاء، تحدث لـ«العربي الجديد»، فإن «اغتيال الوزني لم يمر بسهولة»، معتبراً أن «عملية الاغتيال تثبت عجز الحكومة عن توفير الحماية للشعب، وأن الميليشيات المسلحة تواصل مسلسلها بتصفية الأصوات الحرة في البلاد». وشدد على «أننا لن نتراجع عن حقوقنا، وعلى الحكومة أن تتخذ خطوات عملية لمحاسبة المجرمين، ولا تكتفي بالوعود وتشكيل لجان التحقيق».

من جهته، قال الناشط المدني من محافظة كربلاء حسين هادي، وهو أحد المقربين من إيهاب الوزني، لـ«العربي الجديد»، إن الاغتيال يعني عودة مسلسل التصفيات مرة أخرى، مضيفاً «بدات الميليشيات بالتخلص من أبرز الوجوه في كربلاء». ورأى أن العملية قد تشعل الاحتجاجات مجدداً، كما أنها قد تعيد عملية هروب الناشطين من مدن الجنوب بسبب تهديدات الميليشيات لهم. وكشف عن أن الوزني «كان يعمل طيلة الفترة الماضية على تثقيف الجمهور من أجل المشاركة في الانتخابات المقبلة بشكل كثيف واختيار القوى المدنية الجديدة، التي انبثقت عن تظاهرات أكتوبر/تشرين الأول 2019، ومقاطعة الأحزاب الإسلامية»، مؤكداً أن «عدداً من القوى السياسية المدنية التي تضم متظاهري تشرين، سيعقدون اجتماعات خلال الساعات المقبلة، لتحديد مصير مشاركتهم في الانتخابات من عدمها بعد عودة مسلسل اغتيال الناشطين، خصوصاً أنه لا يمكن إقامة الانتخابات أو أي تنافس عادل في ظل الوضع الأمني المنفلت».

وقُتل أكثر من 700 متظاهر وناشط عراقي، منذ انطلاق التظاهرات الشعبية في أكتوبر 2019، خلال عمليات قمع في ساحات التظاهر، تبعتها عمليات اغتيال منظمة، وملاحقة للناشطين إلى مناطق سكنهم، كما أصيب نحو 27 ألفاً آخرين جراء القمع. وعلى الرغم من إعلانات حكومية متكررة عن تشكيل لجان تحقيق باغتيال الناشطين، إلا أن أياً منها لم يقدّم معلومات أو نتائج لتلك اللجان، لكن الناشطين المدنيين يتهمون «الميليشيات الولائية»، المرتبطة بإيران، بالوقوف وراء تلك الهجمات.

وقال عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق علي البياتي، لـ«العربي الجديد»، إن عدد الناشطين الذين تم اغتيالهم منذ اندلاع التظاهرات بالعشرات، فيما الحكومة وعلى الرغم من تشكيل أكثر من لجنة تحقيق ومن مختلف الأجهزة، لم تكشف عن قتلة المتظاهرين والناشطين. ولفت إلى أن «الوزني، حسب المعلومات، كان ينوي المشاركة في الانتخابات البرلمانية المبكرة، وهذا الأمر يثير الكثير من المخاوف والشكوك، من أن الاغتيال ربما يكون ذا طابع سياسي انتخابي». وأضاف «عودة مسلسل الاغتيالات وسط العجز الحكومي، سيدفع الكثير من الشخصيات والجهات المستقلة إلى الانسحاب من التنافس الانتخابي، وهذه الخطوة سيكون لها تأثير كبير على سمعة الانتخابات أمام المجتمع الدولي».

من جهته، وصف عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، عباس سروط، في حديث مع «العربي الجديد»، عودة مسلسل اغتيال الناشطين بأنه «مؤشر خطير مع قرب موعد الانتخابات»، مبيناً أنه «ستكون له تبعات كثيرة على موعد إجراء الانتخابات، وحتى نسبة مشاركة العراقيين في التصويت، فالعملية الانتخابية لا يمكن إجراؤها إلا في ظل وضع أمني مستقر». ورأى سروط أنه «غير مستبعد تورط جهات سياسية في عمليات الاغتيال، لدفع بعض المرشحين إلى الانسحاب من التنافس الانتخابي، خصوصاً أن هناك مرشحين تعزّضوا إلى التهديد حتى يسحبوا ترشيحاتهم، ليبقى مرشحو بعض الجهات في الدوائر الانتخابية بلا منافس قوي».

أما النائب في البرلمان العراقي باسم خشان، فقال، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن «الحكومة العراقية تعرف جيداً من يقف خلف عمليات اغتيال الناشطين واختطافهم، لكنها تخشى على نفسها من كشف هذه الجماعات أو محاسبتها، ولهذا نجد عودة مسلسل الاغتيالات». وأوضح أن «عودة مسلسل الاغتيالات، لها عدة أهداف وأسباب، منها أن هناك أطرافاً داخلية وخارجية لا تريد إجراء الانتخابات المبكرة، وتريد بقاء الوضع في العراق على ما هو عليه حتى يبقى نفوذها، ولهذا تسعى لزعزعة الأمن، حتى لا يتوفر ظرف أمني يسمح بإجراء الانتخابات». وأضاف «من ضمن تلك الأهداف والأسباب أيضاً، أن هناك جهات متنفذة لا تريد حصول الشخصيات والجهات المستقلة على مقاعد برلمانية أو دور فاعل في العملية السياسية، ولهذا تقوم بهكذا أعمال من أجل الترهيب ودفع هذه الجهات والشخصيات إلى الانسحاب من التنافس الانتخابي وكذلك مقاطعة الانتخابات».

> ابن عم الوزني: مليشيات إيران اغتالت إيهاب وسيصفّوننا

تجمّع مئات المتظاهرين وسط كربلاء وأحرقوا الإطارات (محمد صواف/فرانس برس)

شرق غرب

تونس: سعيّد متمسك بـ«قيادة» كل القوات المسلحة

أصرّ الرئيس التونسي قيس سعيّد (الصورة)، أول من أمس السبت، على أنه القائد الأعلى لكل القوات المسلحة (العسكرية والشرطة والجمارك والدرك)، في تأويله للدستور التونسي الذي يعارضه فيه أغلب خبراء القانون الدستوري في البلاد. وقال سعيّد خلال زيارته مقر وزارة الداخلية، إنه «سيتم العمل على توحيد الدولة لأن هناك من يريد أن يكون له نصيب منها»، متوجهاً إلى الأمنيين بالطلب منهم إعلامه بـ«أي ضغط» يتعرضون له.

(العربي الجديد)

العراق: مقتل عنصرين لـ«الحشد» بهجوم

قتل عنصران من مليشيات «الحشد الشعبي» العراقية، أمس الأحد، بهجوم لعناصر من «داعش»، استهدف حواجز أمنية في محافظة صلاح الدين، شمالي العراق. وقال بيان لـ«الحشد» إن «عناصر من تنظيم داعش شنّوا هجمات على حواجز أمنية تابعة للواء 315 شرقي مدينة سامراء»، مؤكداً مقتل اثنين من عناصره، وإصابة اثنين آخرين بجروح.

(الأناضول)

أردوغان: الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى عضوية تركيا

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الأحد، حاجة الاتحاد الأوروبي لبلاده، مضيفاً أن أنقرة لا تزال تتطلع إلى عضوية الاتحاد رغم العراقيل. ورأى أردوغان، في رسالة بمناسبة «يوم أوروبا» (ذكرى وضع النواة الأولى لولادة الاتحاد)، أن «الاتحاد الأوروبي يحتاج لهيكلة مؤسسية جديدة»، معتبراً أنه «لن يستطيع مواصلة وجوده بشكل قوي دون مساهمة ودعم من بلادنا».

(الأناضول)

البرلمان الإيراني يستجوب ظريف

عقد مجلس الشورى الإيراني (البرلمان)، أمس الأحد، جلسة مغلقة لمناقشة «التسجيل المسرب» لمقابلة سرّية لوزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، والذي لا تزال تداعياته مستمرة في البلاد، مع استدعاء لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الوزير للرد على تساؤلاتها. ووجه رئيس البرلمان، محمد باقر قاليباف، انتقادات شديدة لظريف، متهماً إياه بإثارة «ثنائية القوتين الميدانية والدبلوماسية»، معتبراً أن ذلك يعارض «المصالح الوطنية»، كما تسّن رئيس اللجنة مجتبى ذوالنور هجوماً على ظريف، معتبراً أن تصريحات الأخير حول قائد «فيلق القدس» السابق قاسم سليماني «تنم عن حقد».

(العربي الجديد)

تشاد: الجيش يعلن الانتصار على متمردي الشمال

أعلن الجيش التشادي، أمس الأحد، «انتصاره» في معركته المستمرة منذ أسابيع مع المتمردين في شمالي البلاد، والتي أدت إلى مقتل الرئيس إدريس ديبي بعد 30 عاماً قضاها في الحكم. وتحدث رئيس الأركان العامة للجيش، أبكر عبد الكريم، عن «عودة مظفرة للجيش إلى الثكنات اليوم (أمس)»، معتبراً أنها «تؤذن بانتهاء العمليات وانتصار تشاد».

(رويترز)

الحدث

تقود رئيسة الوزراء الاسكتلندية، نيكولا ستورجن، المنتصرة في تشريعيات الخميس الماضي، عملية «تقرير المصير» للانفصال الاسكتلندي عن بريطانيا عبر تنظيم استفتاء في عام 2023، رغم رفض رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون خطوة إدنبره

دعت ستورجن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون لعدم التصدي لإرادة الشعب (فرانس برس)

اسكتلندا تشد الانفصال

انتخابات تعزز دعوات الاستقلال وجونسون متمسك بالوحدة

ناصر السهلي

طوت رئيسة الوزراء الاسكتلندية نيكولا ستورجن، صفحة الانتخابات التشريعية التي جرت الخميس الماضي، لتفتح معركة الاستفتاء على الانفصال عن بريطانيا رسمياً. وأظهرت النتائج الانتخابية في إدنبره نيات استقلالية للاسكتلنديين، الذين تأثروا بشدة بالخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، مع تصدّر «الحزب الوطني الاسكتلندي» الانتخابات. وساهم تفشي وباء كورونا أيضاً في إضعاف الاقتصاد المحلي، محفّزاً الناخبين على الاستقلال والتوجه نحو أوروبا.

في السياق، طالبت زعيمة الحزب، ستورجن، أول من أمس السبت، رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الذي هنّأها بالفوز ودعاها إلى العمل معاً، بعدم التصدّي لـ«إرادة» الشعب الاسكتلندي المؤيّد لإجراء استفتاء جديد حول تقرير المصير.

وكان جونسون قد شدّد يوم الجمعة الماضي، في حديث لصحيفة «ديلي تلغراف» على أنّه «لن يكون هناك استفتاء الآن». مع العلم أنّه قبل بضعة أعوام اعتبر جونسون، الذي قاد بالأساس خروج بريطانيا من أوروبا، أنّ «الاستفتاء حدث، وكان حدثاً لمرة واحدة». ويبدو أنّه لا يستطيع الجزم بالقول نفسه الآن، إذ لا يجب أن يبدو رافضاً تماماً، لأنّ ذلك من الممكن أن يخلق مزيداً من الدعم لمعسكر الاستقلال بين الاسكتلنديين.

وحصل «الحزب الوطني الاسكتلندي» على 64 مقعداً من أصل 129، في مقابل 8 مقاعد لحزب «الخضر» المؤيد للانفصال عن بريطانيا، وحصل المحافظون على 31 مقعداً، و22 لـ«العمال» و4 للحزب «الليبرالي الديمقراطي». وعلى الرغم من خشية جونسون من إجراء البرلمان الاسكتلندي استفتاءً للاستقلال في عام 2023، فهو يتمسك باتفاقية 1998، حول ضرورة حصول البرلمان الاسكتلندي على موافقة البرلمان البريطاني من أجل إجراء الاستفتاء.

وفي الغالب، ليس المحافظون في مزاج يسمح بتفكك دولتهم، وخسارة التاج البريطاني أحد مكوناته. لكن، في المقابل، تؤمن ستورجن بأنّ رفع شعار «الانفصال» سيضع لندن في موقف حرج أمام المترددين في إدنبره، وسيسهّل على معسكر الاستقلال إقناع المترددين بالتصويت بنعم للاستقلال. ومع هذه النتائج، يبدو مسار إجراء استفتاء جديد أقوى من أي وقت مضى، بعد التغييرات التي شهدتها علاقة الطرفين، خصوصاً في استفتاء «بريكست» عام 2016، الذي عارضه الإقليم الاسكتلندي، لكنّه ملزم به بسبب النتيجة المؤيدة لمجمل الناخبين البريطانيين للخروج من أوروبا.

وعلى الرغم من أنّ 45 في المائة من البريطانيين لا يعنيهم ما إذا استقلت اسكتلندا عن بريطانيا، فهناك، في المقابل، نحو 50 في المائة يؤيدون ترك الاسكتلنديين يقررون مصيرهم بأنفسهم. ولا يمكن تجاهل انتصار حزبين مؤيدين للاستقلال في اسكتلندا، رغم وجود أقلية في جنوب الإقليم تصوّت عادة للمحافظين، بفضل العلاقات المتداخلة مع بريطانيا، ويؤيدون البقاء فيها، إلا أنّه لا يمكن قادة لندن تجاهل المشاعر القومية على المدين المتوسط والبعيد.

وتعاني بريطانيا من الانعزال عن عمقها الأوروبي، تحديداً بعد حادثة مراكب صيد السمك الفرنسية في جزيرة جيرسي التابعة للتاج البريطاني، والقريبة من البرّ الفرنسي الأسبوع الماضي، التي كادت أن تشعل اشتباكاً عسكرياً بين باريس ولندن. وأظهرت نتائج الانتخابات الاسكتلندية أنّ بريطانيا عائدة إلى التاريخ الذي سبق انضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، ثم الاتحاد الأوروبي، في التسعينيات من القرن الماضي. ففي تلك الأيام تصادم البريطانيون مع «الجيش الجمهوري الإيرلندي» في إيرلندا الشمالية. واليوم يتكرر الأمر مع بروز نفس قومي اسكتلندي. وهو ما يعيد طرح أسئلة عدة عن تباعد البريطانيين، أقله لناحية اتساع رقعة ثقافة الاستقلال، وهو ما يضر بصورة لندن وعلاقتها بالأجيال الجديدة، التي ترى أنّها قادرة على اتخاذ قرارات تهمّ مستقبلها من دون وصاية التاج الملكي البريطاني.

وحتى إن فشلت حجج الاستقلال، ولم تحظ اسكتلندا باستقلالها، يُمكن الطراز الجديد من سياسيي إدنبره فرض شروط معينة، كالبقاء في الكومنولث على الطريقتين الكندية والأسترالية، إذا كان ذلك سيزيل الإحراج الذي يسببه دخول بريطانيا مرحلة تفكك عقد وحدتها. وهو ما جرى الحديث عنه مبكراً في عام 2016، بعد خلافات عميقة حول طريقة فرض الخروج من الاتحاد الأوروبي، بعد الاستفتاء آنذاك. ورأى خبير الشؤون الاسكتلندية في جامعة «كوينهاغن» الدنماركية، ستيوارت وارد، في تعقيبه على النتائج لصحيفة «بوليتيكن»، أمس الأحد، أنّ «فكرة الاستقلال عن بريطانيا، مع الخروج من الاتحاد الأوروبي، تتعزّز أكثر». وأضاف أنّه «على الرغم من أنّ البرلمان البريطاني هو من يتخذ القرار النهائي بشأن الاستفتاء على الاستقلال، فإنّ نتائج انتخابات الخميس تزيد صعوبات رفض بوريس جونسون اختيار اسكتلندا الذهاب خلال السنوات المقبلة نحو استفتاء الاستقلال».

وتبدو ستورجن أيضاً براغماتية بما فيه الكفاية لتهدئة قاعدتها الشعبية الاستقلالية. وتستطيع أن تصبر أكثر لتُري معارضي الاستقلال ما يجري مع بريطانيا نتيجة خروجها من الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت نفسه استخدام التعقيدات لبحث معمق للانفكاك عن بريطانيا، خصوصاً ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، إذ لا تشكل اسكتلندا أكثر من 15 في المائة من مجموع الاقتصاد البريطاني، والناتج القومي الإجمالي.

> يؤيد 50% من البريطانيين حق الاسكتلنديين في تقرير مصيرهم
>
> حصل معسكر الاستقلال على 72 مقعداً برلمانياً من أصل 129

صورة ضبابية

أجرت اسكتلندا استفتاء للاستقلال في 18 سبتمبر/ أيلول 2014، لكن الناخبين اختاروا البقاء ضمن بريطانيا بنسبة 55,3 في المائة، فيما صوت 44,7 في المائة للانفصال. في المقابل، تبدو استطلاعات الرأي الأخيرة ضبابية بشأن الانفصال، مع تعادل نسب الداعين الى الانفصال مع رافضيه.

متابعة

استعراض قوة روسي في ذكرى هزيمة النازية

استغل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الأحد، الذكرى الـ76 لانتصار الاتحاد السوفييتي على ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية، وجاء الاحتفال الروسي هذا العام، على خلفية التوتر المتصاعد بين موسكو وواشنطن والعواصم الأوروبية، حول مسائل عدة، أبرزها التحشيد العسكري الروسي على الحدود مع أوكرانيا وقمع موسكو للمعارضة الداخلية. وحمل العرض هذا العام، أهمية مضاعفة، لجهة تعزيز الخطاب القومي، قبل الانتخابات البرلمانية في روسيا المقررة في سبتمبر/ أيلول المقبل.

وفي تعهد قطعه خلال الاحتفالات بمناسبة ذكرى الانتصار على النازية، أكد بوتين، أمس، أنّ بلاده ستدافع دائماً عن مصالحها الجيوسياسية، محذراً من خطاب النازية الجديدة الذي يقول إنه يتصاعد ضدّ بلاده. وقال بوتين متوجهاً إلى الاف العسكريين الروس ببرّاتهم الرسمية في الساحة الحمراء المتاخمة للكرملين، إن «روسيا تدافع بلا كلل عن القانون الدولي، في الوقت نفسه، ستدافع بحزم عن مصالحنا الوطنية ونضمن سلامة شعبنا». ورأى أنّ أفكاراً منبثقة عن النازية «أعيدت صياغتها لتتلاءم مع العصر»، مندداً بعودة «الخطب العنصرية والتفوق القومي ومعاداة السامية وكراهية روسيا». وأضاف بوتين أنّ «الشعب السوفييتي حافظ على قسمه المقدس، ودافع عن الوطن وحرّر دول أوروبا من الطاعون البني»، مجدداً إدانته «محاولات إعادة كتابة التاريخ» على حساب روسيا. ورأى أنّ هذه المحاولات تحصل «لتبرير الخونة والمجرمين، الذين تلوثت أيديهم بدماء مئات الآلاف من الأشخاص المسالمين». وأضاف: «لسوء الحظ، فإنّ العديد من أيديولوجيات النازيين، أولئك الذين كانوا مهووسين بالنظرية الوهمية لخصوصياتهم، يحاولون مرة أخرى أن يعودوا إلى الخدمة».

وشارك في عرض أمس، في الساحة الحمراء، أكثر من 12 ألف عسكري، و190 آلية ومنظومة أسلحة من دبابات وصواريخ، بدءاً من دبابة «تي 34» الشهيرة التي تعود إلى حقبة الحرب العالمية الثانية، إلى قاذفات «بارس» المحمولة ذات المحاور الثمانية للصواريخ العابرة للقارات، وذلك بعد كلمة بوتين الذي أحاط به مسؤولون ومحاربون قدامى. كما حلقت نحو 80 طائرة عسكرية في السماء. وشكل العرض فرصة للجيش الروسي لإظهار قوته عبر عرض أحدث معداته، بينما جعل الكرملين تعزيز قدراته العسكرية حجر الزاوية في طموحاته الجيوسياسية. وتقول روسيا إنّها طورت مثلاً أسلحة تفوق سرعة الصوت قادرة على الإفلات من أنظمة الدفاع الصاروخي الأميركية. كما اكتسبت القوات الروسية خبرة قتالية كبيرة في سورية، بعد التدخل الروسي عام 2015 لحماية نظام بشار الأسد.

ويتهم الرئيس الروسي بشكل منهجي خصومه الأميركيين والأوروبيين، باتباع سياسات معادية لروسيا ويرفض اتهاماتهم لموسكو التي عوقبت مرات عدة بسبب هجمات إلكترونية وقمع المعارضة ودورها في النزاع في أوكرانيا وفضائح تجسس. ويأتي العرض العسكري في التاسع من مايو هذا العام، على خلفية توتر جديد، بعد نشر عشرات الآلاف من الجنود الروس في إبريل/ نيسان الماضي، على الحدود الأوكرانية، ما أثار مخاوف من هجوم محتمل، واستدعى تحذيرات أميركية ولحلف «الناتو»، فيما أكدت موسكو أن هذه التدريبات كانت رداً على زيادة أنشطة حلف شمال الأطلسي في أوروبا الشرقية. وبدأت عملية انسحاب روسي في 23 إبريل الماضي، لكنها ليست كافية بحسب كييف والناتو وواشنطن. ومن أسباب الخلاف الأخرى، فرض عقوبات على مسؤولين روس بسبب عملية تسمم تعرّض لها المعارض الرئيسي للكرملين الكسي نافالني في أغسطس/آب الماضي، والتي تلاها اعتقاله في موسكو ثم سجنه.

وخلال أكثر من 20 عاماً في السلطة، جعل بوتين مناسبة 9 مايو لحظة رمزية لسياسة القوة التي يتبعها، عبر تمجيد تضحيات السوفييت، لكن مع اتهام خصومه الغربيين بإنكار التاريخ عبر السعي إلى تقليل دور الاتحاد السوفييتي في إلحاق الهزيمة بالزعيم النازي أدولف هتلر. وتكرس احتفالات 9 مايو التي تقام في جميع أنحاء روسيا، بعروضها العسكرية في المدن الكبرى، لتكريم حوالي 20 مليون سوفييتي قتلوا خلال الحرب. وبحسب معهد الاقتراع العام «فيتسيوم»، يعتبر 69 في المائة من الروس، أنّها العطلة الرئيسية في العام، مع أنّ هذه الاحتفالات لم تصبح سنوية إلا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في عام 1991.

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

حذر بوتين من النازية الجديدة (فرانس برس)

إضاءة

نماذج عن اضطهاد الإيغور

«سياسة الأقارب» الصينية لإخضاع الأقلية المسلمة

لا تعتزم الصين التراجع عن سياستها القمعية ضد مسلمي الإيغور في إقليم شينجيانغ، بل أصبحت تحمّله بعداً «وطنياً» لتبرير تصعيد انتهاكاتها ضد سكانه، وسط ازدياد الضغوط الدولية أيضاً

في الوقت الذي يشتدّ فيه التحدي بين الولايات المتحدة والصين على جبهات عدة، تعود مسألة حملة القمع المنهجة التي تتعرض لها إثنية الإيغور المسلمة، في إقليم شينجيانغ، شمال غربي الصين، على يد السلطات، إلى الواجهة، حيث تعمل إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن على صياغة السياسة الأكثر ملاءمة، لتحريك هذا الملف دولياً. وتأتي التحركات الأميركية، التي يتوقع أن تكون ضاغطة خلال قمة مجموعة السبع في يونيو/ حزيران المقبل، بالتنسيق مع الحلفاء، في محاولة للضغط على بكين من أجل إنهاء حملتها ضدّ هذه الأقلية، والتي تأخذ أبعاداً عدة، من القمع الثقافي والديني، مروراً بالاعتقالات الجماعية في معسكرات خاصة، والإخفاء القسري، وصولاً إلى التطهير العرقي والإبادة الجماعية، وهو ما صنّفت به واشنطن أخيراً الممارسات الصينية ضد الإيغور في تقرير لوزارة خارجيتها حول حقوق الإنسان صدر في مارس/ آذار الماضي. ولا يخفى أن ما يرتكب بحق أقلية الإيغور في إقليم شينجيانغ يعد إحدى أكبر الفظائع الإنسانية ومن أكثرها إثارة للقلق، خلال القرن الحالي، ويأتي ذلك مع تصاعد هذه الحملة في عهد الرئيس الصيني شي جين بينغ، والتي يرفعها بـ«قبضة من حديد» تحت شعار الحفاظ على الاستقرار ومحاربة التطرف الإسلامي. علماً أن تاريخاً طويلاً من الاستعمار الداخلي، واللامساواة، والإفقار والتهميش، قد ساهم في تأجيج نزعة التمرد لدى غالبية سكان الإقليم المتاخم لباكستان وأفغانستان وكازاخستان وقرغيزستان، والناطقين بالتركية.

وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد وضع ما يحصل في شينجيانغ على رأس الممارسات الصينية التي أبدى قلقه حيالها، في أول لقاء لمسؤولي البلدين في عهد بايدن، والذي عقد في الأسكا في مارس/ آذار الماضي. ولاحقاً، تحدث التقرير الحقوقي الذي صدر عن وزراته، عن «استمرار الإبادة الجماعية ضد المجموعات من الأقليات في شينجيانغ، وهي تتضمن السجن التعسفي وأنواعاً أخرى من الحرمان القاسي لحق الحرية الجسدية لأكثر من مليون مدني، وعمليات التعقيم والإجهاض القسري للنساء، وتطبيقات أكثر قمعية لسياسات الحد من النسل، بالإضافة إلى الاغتصاب، وتعذيب عدد كبير من المعتقلين، وفرض العمل القسري عليهم، كما فرض قيود هائلة على حقوق ممارسة الدين والمعتقد وحرية التعبير والحركة».

ويتناغم صدى التقرير مع كلّ ما تؤكده المنظمات الدولية الإنسانية والحقوقية حول الوضع في الإقليم الصيني، وهو وضع أخذ بالتصاعد منذ بداية 2016، وسلّطت الأضواء عليه دولياً بالتزامن مع ما بدأ يصل إلى الإعلام من صور التقطت تفضحها الأقمار الاصطناعية وشهادات لأبناء هذه الأقلية تمكنوا من الفرار ويعيشون في المنفى. وفيما لم تعد الصين في وضعية تسمح لها باستمرار التعمية على انتهاكها الصارخ هذا، وهو ما تمارسه بكل الأحوال ضد أقليات أخرى في التيبت وغيرها، إلا أنها تحاول الضغط على حلفائها، وتظهير المشهد ضمن حقّها في حماية الاستقرار، ما يجعلها ترفض أي تدخّل خارجي في مسألة تحصرها بـ«إعادة الإدماج».

وبالتزامن مع محاولة الصين أخيراً الضغط على دول عدة لمقاطعة جلسة خاصة في الأمم المتحدة دعت لعقدها الأسبوع المقبل كلّ من ألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا لبحث اضطهاد الإيغور، سلّطت «سي آن آن»، أول من أمس السبت، الضوء على «سياسة الأقارب» التي تعتمدها الصين في الإقليم منذ 2016 كجزء من «حملة الوحدة العرقية» للترويج لـ«التناغم العرقي» في البلاد. ونقلت الشبكة شهادات لأبناء من الأقلية تعرضوا للتجربة، ممن أجبروا على استضافة «كوادر» (أكثر من مليون كادر منذ ذلك العام) في منازلهم (تعرّض للتجربة أكثر من مليون مواطن)، وصولاً إلى 10 أيام في الشهر، للعيش معهم، ما عرّضهم لعملية تجسس رسمية ومضايقات جسدية، فضلاً عن فقدان أي حسّ بالخصوصية، ضمن الحملة الأوسع من القمع. وتبث الحملة الإعلامية للصين صوراً وفيديوهات للقاءات مليئة بـ«الدفء» بين عائلات الإيغور وضيوفهم من «كوادر» الحزب الشيوعي، فيما تروي الشهادات الموثقة في التقرير عمليات استجواب ممنهجة للنساء والأطفال، في ظلّ غياب أزواجهم المعتقلين، فضلاً عن عمليات تحرش، ما يجعلهم «رهائن». ويفرض وفق الآلية أن يستضيف كل فرد من أي عائلة من الإيغور كادراً واحداً، ليصل عدد الضيوف أحياناً إلى 4 في أن في المنزل. ويسال الكوادر الأطفال، بحسب شهادة سيدة تعيش اليوم في المنفى، عما إذا كان ذووهم يمارسون الصلاة أو يؤمنون بالإسلام، أو إذا ما كان لديهم قران. وذكرت «سي آن آن» أن هذه الشهادات حصلت على تأكيد لها من الإقليم، والذي تقدر واشنطن أن أكثر من مليوني مسلم فيه قد زجّ بهم في معسكرات اعتقال. وأضاء التقرير على نظرة الفوقية التي تمارسها السلطات بحق أقلية الإقليم المسلمة، إذ ترى أنها متخلفة، وهو ما يعمّم على صعيد وطني.

> سلّطت «سي آن آن» الضوء على التجسس الممنهج ضد الإيغور
>
> يعتزم بايدن إثارة الملف في قمة مجموعة السبع

وكانت منظمة العفو الدولية قد سلّطت الضوء في مارس/ آذار الماضي على مسألة فصل عائلات الإيغور. وبحسب تقرير لها، فإن العملية، التي بدأت مع إيجاد بعض عائلات الإيغور الموجودة في الخارج نفسها غير قادرة على العودة للإقليم مع بدء حملة شي، لتصبح منفصلة تماماً عن أطفالها، وغير عالمة بمصيرهم، وهو ما حصل أيضاً مع أطفال في الخارج اضطر ذووهم للعودة، حيث تمّ احتجازهم. وترى «أمنستي» أن هذا الواقع لم يحصل بـ«الصدفة»، بل قد يكون متعمداً.

وتنضم الشهادات التي يجمعها الإعلام الغربي من ضحايا الحملة الصينية، وتلك التي توثقها المنظمات الدولية، إلى سجلّ أصبح حافلاً بالفظائع للنظام الصيني في شينجيانغ، وهو ما أصبح ملفاً ضاغطاً على بكين، وتحدياً لمرحلة الانفتاح الاقتصادي وتعزيز «طريق الحرير» التي تروّج لها، على الرغم من ذلك، تحمّل بكين الملف بعداً «وطنياً» بامتياز، حيث تستثني سياسة السلطات النظر إلى الإقليم لناحية ثروته وغناه الطبيعي والثقافي، بعدما مارس الحكام السابقون محاولات التغيير الديمغرافي في الإقليم لعقود، فيما يضع الرئيس الحالي الإقليم اليوم في إطار «التحدي الأمني القوي» الذي يجب مواجهته بـ«الضرب قوياً»، منذ تحديده شينجيانغ كـ«وضع جديد» يجب مقاربته باستراتيجية مختلفة، وهو وضع أصبح اليوم ضاغطاً على الصين وعلى المجتمع الدولي.

(العربي الجديد)

شرق غرب

ولاية ثانية لخان في بلدية لندن

نجح رئيس بلدية لندن المنتمي لحزب «العمال»، صادق خان، الذي أصبح في 2016 أول مسلم يترأس بلدية عاصمة غربية، في الفوز بولاية ثانية في الانتخابات التي جرت يوم الخميس الماضي، ونشرت نتائجها أمس السبت. وأظهرت النتائج الرسمية أنّ خان (50 عاماً) الذي وُلد لمهاجرين باكستانيين ونشأ في مسكن اجتماعي، حصل على 1,2 مليون صوت، في حين حصل منافسه المحافظ شون بايلي المتحدّر من أصول جامايكية على 977601 صوت.

(فرانس برس)

بيلاروسيا: تعديل يطاول السلطات الرئاسية

أفادت وكالة أنباء «بيلتا» الرسمية في بيلاروسيا، أمس السبت، بأن الرئيس الكسندر لوكاشينكو وقّع مرسوماً يسمح بنقل السلطات الرئاسية إلى مجلس الأمن في البلاد، إذا قُتل أو كان غير قادر على أداء مهامه. مع العلم أنه في السابق، كانت السلطة تنتقل إلى رئيس الوزراء إذا شغر منصب الرئيس أو لم يكن قادراً على أداء مهامه وذلك حتى يؤدي رئيس جديد اليمين.

(رويترز)

عسكر ميانمار: حكومة الظل «إرهابية»

صنّف العسكريون الانقلابيون في ميانمار، أمس السبت، مجموعة نواب مقالين شكّلوا حكومة ظل موازية بأنهم «إرهابيون»، في خطوة تندرج في إطار ممارسات يسعى عبرها الجيش لإحكام قبضته على البلاد. وأعلن التلفزيون الرسمي أن «حكومة الوحدة الوطنية» و«قوة الدفاع الشعبي» كما «اللجنة التمثيلية لمجلس الاتحاد» (بايدونغسو هلوتاو) التابعة لها باتت مصنّفة «منظمات إرهابية». ودعا الشعب لعدم التعاون معها.

(فرانس برس)

غياب الأرضية المشتركة بين الحكومة والمعارضة

تركيا: سباق مسودات دستورية

على الرغم من اتفاق الأطراف السياسية في تركيا على ضرورة إعداد دستور جديد للبلاد، إلا أن عدم وجود نقطة تلاقٍ بشأنه، قد يبقي مسألة تمرير دستور جديد عالقة لما بعد انتخابات 2023

إسطنبول ـ **جابر عمر**

تجمع الأطراف السياسية التركية في الفترة الأخيرة، على مسألة حاجة البلاد لإعداد وكتابة دستور جديد وإقراره. إلا أن هذه الأطراف منقسمة في ما بينها من ناحية النظرة للدستور الجديد، والسباق في سرعة إنجاز المسودة، وإقناع الناخبين بصحة مطلب كل طرف، خصوصاً بعد الإعلان، أخيراً، عن اكتمال أول مسودة من قبل حزب الحركة القومية. ويبدو أن مسألة الدستور ستكون من المحددات الهامة لمرحلة ما قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية المنتظر إجراؤها في العام 2023، لأن إقرارها قبل ذلك قد يؤثر على العملية الانتخابية، أو أنها قد تكون ورقة سياسية بيد الأطراف، وقد تؤثر على نتائج الانتخابات، فهناك إجماع سياسي وشعبي على ضرورة إعداد دستور جديد، عوضاً عن الدساتير التي أقرت بعد الانقلابات العسكرية في 1961 و1982 وهي دساتير انقلابية، ولم تنفع تعديلات عديدة بالتوصل إلى تغيير شامل يتعلق بالحقوق والحريات. وبدأت النقاشات حول موضوع إعداد دستور جديد من قبل المعارضة قبل نحو عامين، مع انتقادات عديدة طاولت نظام الحكم الذي تغير من البرلماني التعددي إلى الرئاسي في 2018، وهو ما أثار حفيظة المعارضة، التي اتهمت الرئيس رجب طيب أردوغان بالسعي لصلاحيات تجعله المسيطر على كامل مفاصل الحكم في البلاد، وإلغاء مبدأ فصل السلطات ومسألة الرقابة على المؤسسات بين بعضها البعض. وتطالب المعارضة بعودة النظام البرلماني التعددي المعزز، ليفسح المجال للرقابة وتبادل الحكم، فيما دافع التحالف الجمهوري الحاكم عن النظام الجديد، بأن أقوى دول العالم، مثل أميركا وفرنسا، تتمتع بهذا النظام، القادر على تلبية السرعة في تنفيذ القرارات، معتبراً أن النظام البرلماني مليء بالبيروقراطية.

والدستور الحالي هو الذي أقر في 1982، وحصلت عليه تعديلات 19 مرة. وترى أوساط قانونية أن معدل عمر الدساتير العام يبلغ 19 سنة، ولكن حصلت تعديلات عديدة على الدستور الحالي، وصلت فيه إلى نظام رئاسي، وطريقة تعيين المحكمة الدستورية العليا والمجلس الأعلى للمدعين العامين والقضاة من قبل الرئيس، وهو ما أضعف السلطة القضائية وأثر على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث. وفي الوقت نفسه، فإن المعارضة تطالب بعودة النظام البرلماني عبر رئيس حكومة قوي، لديه من الصلاحيات الكافية لمواجهة الرئيس. كما أن من المطالب بالتغييرات، أن يكون الرئيس حيادياً من دون أن ينتمي لأي حزب سياسي. وحالياً، وفق التعديلات الأخيرة على الدستور فإن الرئيس يحق له الانتماء لأي حزب يريد، وهو ما قلل الثقة بنزاهة الرئيس الذي يفترض أن يكون لجميع المواطنين حسب ما تقول المعارضة. كما أن النظام الرئاسي يعطي الرئيس حقوقاً كبيرة في التعيينات المرتبطة بالوزارات ونواب الوزراء والمسؤولين، ما قلل من سلطة البرلمان الرقابية. ولهذا فإن أبرز المواد التي تطالب المعارضة بتغييرها هي تلك المتعلقة بالقضاء، وبنظام الحكم البرلماني، وصلاحيات الرئيس.

أما التحالف الحاكم فيرى من ناحيته أن هناك بنوداً ثابتة لا يمكن تقديم تنازلات فيها، من شكل الدولة وتعريف المواطنين، فيما المواد التي تحتاج للتغيير هي المتعلقة بالحقوق والحريات وفسح مجال كبير لها، وتعزيز ضمان حرية التعبير بشكل يتناسب مع خطة عمل إصلاح الحقوق والحريات التي أعلن عنها أردوغان وفق المعايير الأوروبية، ورفع أي قيود موضوعة فيما ينظم حقوق الأفراد والمواطنين. ومن المواد التي يطالب بتغييرها تلك المتعلقة بالحد الأدنى المطلوب في الانتخابات لدخول مجلس النواب، والمعروفة اصطلاحاً بالعتبة البرلمانية، حيث هناك مطالب بتخفيض النسبة، التي تبلغ حالياً 10 في المائة من الأصوات إلى 5 في المائة. ولتغيير الدستور يحتاج البرلمان إلى 400 صوت من أصل 600، أي بأغلبية الثلثين. كما يحتاج إلى 360 صوتاً لعرض الدستور الجديد، أو التغييرات، على الاستفتاء الشعبي. وفي كلتا الحالتين لا يمتلك التحالف الحاكم هذه الأغلبية، حيث يبلغ عدد نواب حزب العدالة والتنمية الحاكم مع حلفائه 337 نائباً فقط.

كشف باهتشلي عن مقترح لدستور جديد (محمد علي اوزغان/الأناضول)

وفي أحدث حلقات السعي المحموم بين التحالف الحاكم وتحالف الشعب المعارض، أعلن زعيم حزب الحركة القومية التركي دولت باهتشلي، شريك "العدالة والتنمية" في الحكم، الثلاثاء الماضي، عن مقترح لدستور جديد، مكون من 100 مادة، استجابة لدعوة أطلقها أردوغان قبل أشهر لإعداد دستور جديد، انسجاماً مع مطالب المعارضة التي تلاقي صدى شعبياً، ليحقق بذلك سبقاً على المعارضة التي لم تعلن عن أي مشروع لها، رغم تكثيف تبادل الزيارات والمشاورات، والحديث عن اقتراب تحقيق المسودة، خصوصاً مع تأسيس رئيس الوزراء السابق علي باباجان حزب "دواء"، منشقاً من "العدالة والتنمية"، ومعرفته بخفايا سياسة الحزب الحاكم وأردوغان.

> تطالب المعارضة برئيس حيادي وغير منتمٍ لأي حزب سياسي

وأوضح باهتشلي أن حزبه "أتم مرحلة التجهيز لمقترحه بشأن دستور جديد مكون من 100 مادة، وبات من الواجب الوطني الاتفاق وإعداد دستور جديد للبلاد، وأن على جميع الأحزاب السياسية المشاركة في ذلك بمعزل عن الأحكام المسبقة والتشكيك والشبهات". واعتبر أن "الجهات السياسية التي ستتهرب من المشاركة بحجج مختلفة، ستدفع ثمن ذلك في صناديق الاقتراع".

وعقب إعلان باهتشلي، رحب حزب "العدالة والتنمية" بالمقترح الجديد، فيما اعتبر كمال كلجدار أوغلو، رئيس حزب الشعب الجمهوري، أبرز أحزاب المعارضة، أن عرض الدستور الجديد "تهرّب من الاستحقاقات اليومية للمواطن التركي المتعلقة بالوضع الاقتصادي ولقمته". ويُتوقع أن تستمر المناقشات في الأيام المقبلة ضمن هذا الإطار، وصدور ردود فعل لاحقة، خصوصاً أن هذا الإعلان سيؤدي إلى تحفيز المعارضة والعمل أكثر للتوافق على مسودة الدستور. ولكن كل طرف يعاني من نقاط سلبية تؤثر عليه، فاستطلاعات الرأي تظهر تراجع التحالف الحاكم، الذي لديه تحدي الحصول على النسبة الكافية لتمرير أي دستور، والمعارضة منقسمة ما بين يسار ويمين، وهناك خلافات بين الأحزاب القومية والكردية. ويبدو من المستحيل وجود نقطة تلاق بين الحكومة والمعارضة، بسبب دفاع كل طرف عن نظام حكم مختلف، وهو ما يعني أن مسألة الدستور ربما تبقى عالقة في الفترة المقبلة، ولما بعد الانتخابات المقبلة.

الكاتب والباحث بالشأن التركي في جامعة قطر، الدكتور علي باكير، قال، لـ"العربي الجديد"، حول إشكالية الدستور الجديد والأهداف منه والدوافع له، "أعتقد أن خطوة إعداد دستور جديد للبلاد مهمة للغاية، بالنظر لأن الدستور القديم وقع في عهد الانقلاب الأول في تركيا، وتم إدخال تعديلات عديدة عليه، لكنه لم يلب الطموحات الشعبية. والآن تركيا باتت في موقع مختلف، وهناك حاجة إلى دستور جديد يعزز الحريات السياسية والاقتصادية والثقافية للشعب". وأضاف "هناك أهداف بالنظر إلى الانتخابات المقبلة في 2023، وربما تحصل تعديلات تؤثر على آلية الانتخابات وعلى صلاحيات الرئيس ومدة وصلاحية انتخابه، وكلها مواضيع مهمة ذات إشكالية بالنسبة لبعض الفرقاء السياسيين. ولا يوجد خلاف حول وضع الدستور، ولكنْ هناك خلاف حول أهداف ودوافع الأطراف السياسية. أعتقد أن الصراع ينطلق من تخوف المعارضة من أن يستغل التحالف الحاكم طرح مشروع الدستور في الانتخابات المقبلة، وهو تخوف كبير ورئيسي، وهناك تخوف في مضمون بعض التعديلات المقترحة في ما يتعلق بصلاحيات الرئيس وانتخابه".

من جهته، قال الصحافي يوسف سعيد أوغلو، لـ"العربي الجديد"، إن "مسألة إعداد الدستور ستمثل إشكالية كبيرة في الفترة المقبلة، وتحدياً كبيراً للتحالف الحاكم وأحزاب المعارضة، حيث يمتلك كل طرف أوراق قوة ونقاط ضعف. ويحسب للتحالف الحاكم تحقيقه السبق في هذا الإطار، حيث عجزت المعارضة عن طرح رؤيتها للدستور منذ عامين، رغم أن مطالبها في النظام البرلماني لها صدى شعبي، إلا أن مكوناتها من اليسار واليمين والتيار المحافظ مختلفة وغير قابلة للتجانس". وأضاف أن "التحالف الحاكم يمتلك نقاط قوة، تتمثل بهدف مشترك فيما يتعلق بالنظام الرئاسي، ولكنْ هناك تخوف من عدم تحقيق النسبة الكافية من الأصوات لتمرير المشروع".